الأمم المتحدة S/PV.5642

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٦٤٢
الأربعاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد شافيز
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد تاشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/150)

07-27701 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/150)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة لبنان، تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذه الممثلة إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لها الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة زيادة (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد سيرج براميرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة.

تقرر ذلك.

أدعو السيد براميرتز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/150، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير السابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة.

معروض على أعضاء المجلس أيضا صور مستنسخة من رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للبنان، يحيل بها رسالة من رئيس وزراء لبنان. وستصدر الرسالة وضميمتها بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2007/159.

أعطي الكلمة للسيد سيرج براميرتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

السيد براميرتز (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، أود أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي لإحاطته علما بالتقدم الذي أحرزته لجنة التحقيق الدولية المستقلة. ويغطي آخر تقرير للجنة الأنشطة التي تم الاضطلاع بها في الأشهر الأخيرة الماضية.

وتدرك اللجنة، على النحو الذي تم توضيحه في التقارير السابقة، التزاماتها بحماية الطابع السري لتحقيقاتها من أجل ضمان نزاهة العملية القانونية وحماية الأشخاص الذين يتعاونون مع اللجنة على حد سواء.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت إلى المجلس، ما زالت اللجنة تتمتع بالتعاون المثمر مع السلطات اللبنانية في جميع مجالات عمل اللجنة. وتجتمع اللجنة بشكل منتظم مع المدعي العام في لبنان وكبار أعضاء مكتبه ومع قضاة التحقيق المكلفين بمختلف القضايا. وإضافة إلى ذلك، تشعر اللجنة بالامتنان لقوات الأمن اللبنانية، التي ظلت لا تدخر وسعا في الوفاء بالاحتياجات الأمنية للجنة.

إن مجال التركيز الرئيسي للجنة ما زال هو التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا

آخرين في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي الربع الأخير، أحرزت اللجنة تقدما كبيرا في العديد من المجالات بجمع المزيد من التطورات المستجدة في خيوط مسرح الجريمة وتوسيع أشكال جمع الأدلة المتعلقة بالجناة وبناء نواحي القضية المتعلقة بالرابط والسياق. وأجرت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٤٢ مقابلة مرتبطة بقضية الحريري.

وتؤكد نتائج الاختبارات الزلزالية و اختبارات قياس الانفجار الاحتمال الوارد في التقارير السابقة بأنه لم يقع سوى تفجير واحد فوق سطح الأرض. كما يبدو أن التحليل المستمر لقطع السيارة التي وجدت في مسرح الجريمة يؤكد على ترجيح تفجير الجهاز من داخل شاحنة ميتسوبيتشي. وتتواصل التحقيقات بشأن حيازة شاحنة الميتسوبيتشي ومكان خزنها، وتجهيزها بالمتفجرات.

ولا تزال مسألة التلاعب المزعوم بمسرح الجريمة وعرقلة التحقيق قيد التحقيق، وما زالت اللجنة تعمل من أجل إيضاح ما إذا كانت هناك نية متعمدة في هذا الصدد. كما أن الجهود الرامية إلى تحديد الأصل الجغرافي لمنفذ عملية التفجير، على أساس دراسة بيانات النظائر، تحرز تقدما جيدا. وبغية اختبار هذه الفرضية، قامت اللجنة بجمع عينات من ٢٨ موقعا في سورية ولبنان وتعتزم أن توسع جمعها للعينات لتشمل بلدانا أخرى في المستقبل القريب.

كما أن اللجنة تواصل التحقيق في المسائل المتعلقة بأحمد أبو عدس، وهو الرجل الذي ادعى المسؤولية عن اغتيال الحريري في رسالة مصورة بالفيديو. وتدرك اللجنة أن أبو عدس كان يعرف عددا من الأشخاص المرتبطين بجماعات متطرفة. وهؤلاء الأشخاص، الذي كانوا يعملون في لبنان وخارجه، ربما شاركوا في إنتاج شريط أحمد أبو عدس ويحتمل مشاركتهم في الجوانب الأخرى للجريمة على صعيد أكثر من سياق واحد. واضطلعت اللجنة، بصدد هذه المعلومات، بعدد من المهام خارج لبنان، وأجرت ٢٣ مقابلة حتى الآن وأجرت أبحاثا على بيانات بحجم مائتي غيغابايت.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمت للمجلس، قلصت اللجنة بقدر كبير مجال تحرياتها في الدافع المحتمل لقتل الحريري ليقتصر على مجموعة التحريات المرتبطة بأنشطة الحريري السياسية. وهناك عدد من العوامل التي شكلت بيئة الحريري في الفترة المفضية إلى ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتشمل هذه العوامل بدء القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ونتائج تنفيذه؛ وتمديد فترة ولاية الرئيس لحود؛ والديناميات بين الحريري والأحزاب السياسية الأخرى والقادة في لبنان وسورية وغيرها من البلدان؛ والتحضير الذي سبق الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠٠٥. وترى اللجنة أن من المرجح أن خليطا من هذه العوامل هيأ البيئة التي برزت فيها النية لاغتيال الحريري.

وتواصل اللجنة تقديم المساعدة، حسب طلب المجلس، للسلطات اللبنانية فيما يتعلق بـ ١٦ قضية أخرى، بما في ذلك اغتيال الوزير بيار الجميل، وقبل وقت قصير، تفجير الحافلتين في قرية عين علق، الذي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ٢٠ آخرين بجراح في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وتدرك اللجنة التوازن الذي يلزم إقامته بين قضية الحريري وتقديم المساعدة في القضايا الـ ١٦ الأخرى. وتتغير تلك المعادلة بمرور الوقت، ولكن اللجنة تسعى سعيا جادا إلى استخدام الأساليب التي تضيف إلى جميع القضايا مع الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. وأجرت اللجنة ١٧ مقابلة متصلة بالاعتداءات الستة المحددة الأهداف في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وشارفت على اختتام مقابلاتها مع الضحايا الناجين من تلك الاعتداءات، ومع أسر الضحايا

وشركائهم المقربين. وقد برزت من تلك المقابلات خيوط عديدة ستجري متابعتها في الأسابيع والأشهر المقبلة.

كما أجرت اللجنة تحليلا لحركة الاتصالات وتحليلا للبقايا المحتملة لأجهزة تفجير مرتجلة والسيارات التي استخدمت في الاعتداءات. وتواصل اللجنة فحص القواسم المشتركة الممكنة في إطار تلك القضايا وبينها وقضية الحريري. وستستمر هذه الأنشطة في الفترة التي يشملها التقرير المقبل.

وقام الخبراء الجنائيون الذين فحصوا مسرح الجريمة حيث قتل جبران تويني بجمع وتحليل أكثر من ١٩٠ دليلا إضافيا وقدموا نتائجهم إلى اللجنة.

إن التحقيقات لا تزال جارية في الاعتداءات الثمانية التي يبدو أنها لم تكن تستهدف أشخاصا محددين. والهدف هو القيام بتحليلات لكل قضية على حدة، تمهيدا للمزيد من خطوات التحقيق التي قد تتخذها السلطات اللبنانية. وفي قضية الجميّل، تواصل اللجنة تقديم الدعم إلى تلك السلطات، بناء على طلب المجلس، بإجراء المقابلات، وتحليل إفادات الشهود، والقيام بتحليل الأدلة الجنائية، وتحليل الاتصالات وتمثيل أحداث مسرح الجريمة.

وقد أجرت اللجنة تحليلا تسياريا مفصلا لمظاريف الذخائر والطلقات التي عُثر عليها في مسرح الجريمة. ويمكنها الآن أن تستنتج أن المرتكبين استخدموا خمسة أنواع من الأسلحة على الأقل. وقد نُشرت مؤخرا رسومات وصفية للقاتلين المزعومين، كانت اللجنة قد قدمتها إلى السلطات اللبنانية، وهي ستشكل جزءا من قاعدة بيانات أوسع للرسومات الوصفية المزمع تطويرها خلال فترة الاستعراض المقبلة.

وتدعم اللجنة أيضا السلطات اللبنانية في تحقيقاتها بشأن تفجيرات قرية عين علق. فقد أجرى فريق من الخبراء فحوصات جنائية وتسيارية في مسرح الجريمة، بما في ذلك حافلتا المتسوبيتشي وكيا اللتان تم تفجيرهما. وقد ألقت السلطات اللبنانية في الأسبوع الماضي القبض على عدة أشخاص ذوي صلة بتفجيرات عين علق.

وتعاون اللجنة مع الجمهورية العربية السورية لا يزال مُرضيا عموما. ففي أعقاب مطالبات اللجنة بالمساعدة، قامت بإجراء عدد من أنشطة التحقيق في سورية. وأجرت ثلاث مقابلات مع مسؤولين سوريين فيما يتعلق بموقع أجزاء من المحفوظات التي أُعيدت من لبنان لدى الانسحاب السوري عام ٢٠٠٥.

وفي أعقاب تلك المقابلات، جرى تنظيم بعثتين للوصول إلى الوثائق ذات الصلة. وقد تم ذلك بالتعاون مع السلطات السورية، مما أتاح التوصل إلى نتائج مفيدة. واللجنة ممتنّة للدعم المهني والمنظم بإحكام من السلطات السورية في ترتيب تلك الاجتماعات.

ولا تزال اللجنة تعتمد على رغبة جميع الدول في تقديم المعلومات والخبرات، وتيسير عملها في أراضي تلك الدول عند الحاجة. وخلال الفترة المستعرَضة، تم إرسال ٤٠ طلب مساعدة إلى ٢٣ دولة مختلفة، إضافة إلى الطلبات الموجّهة إلى السلطات السورية واللبنانية.

وقد أوضحت اللجنة في آخر تقرير لها أن الردود على الطلبات من ١٠ دول جاءت متأخرة. فتابعت اللجنة جميع الطلبات، وعقدت سلسلة من الاجتماعات مع السفراء المعنيين لمعالجة المسائل العالقة. وتم حل جميع المسائل المتبقية تقريبا بما يرضي اللجنة.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، اتخذت اللجنة تدابير لتحسين عمليات دعمها وملء الشواغر لديها. فقد تم تعيين خمسة وثلاثين موظفا دوليا وخمسة موظفين وطنيين خلال

هذه الفترة، بمساعدة من إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

واعتباراً من الآن، لدى شعبة التحقيق ٤١ موظفا ومستشارا، مقابل ٢٩ موظفا عند تقديم الإحاطة الإعلامية السابقة إلى المجلس. ويجري حاليا تعيين المزيد من المحللين، والمحققين، والمسؤولين القانونيين وخبراء الأدلة الجنائية. وستتواصل هذه الجهود حتى تتوصل اللجنة إلى مستوى مُرض من الملاك الوظيفي.

ولا تزال اللجنة تواجه مشاكل في تعيين مترجمين شفويين، ومترجمين وطابعين باللغة العربية. فحتى الآن لم يتم ملء سوى ثلاثة شواغر من مجموع ٢٧ شاغرا من الوظائف اللغوية، مما يؤدي إلى تأخيرات ملحوظة في أنشطة التحقيق. وتقوم اللجنة من جديد حاليا بمبادرات توظيف تستهدف اجتذاب موظفين لغويين مؤهلين.

وفي ضوء أنشطة التحقيق الجارية وتلك المخطط لها، والموجزة في التقرير، من غير المرجح أن تستكمل اللجنة عملها قبل انتهاء ولايتها الحالية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبانتظار إنشاء محكمة خاصة للبنان، ترحب اللجنة بطلب الحكومة اللبنانية تمديد ولايتها بعد ذلك التاريخ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة لبنان.

الآنسة زيادة (لبنان): السيد الرئيس، أود، بداية، أن أهنئ بلدكم الصديق، وأتقدم إليكم شخصيا بالتهنئة على ترؤسكم أعمال مجلس الأمن للشهر الجاري. واسمحوا لي بأن أشيد بجهود سلفكم، ممثل سلوفاكيا الصديقة.

مضى أكثر من عامين على جريمة اغتيال رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري ورفاقه. وقد تكررت خلال هذين العامين مشاهد القتل والاغتيالات السياسية، وحوادث التفجير الإرهابية في لبنان، التي توسعت في استهدافاتها لتنال المواطنين في حياتهم اليومية وسعيهم إلى رزقهم وأعمالهم.

كل ذلك يزيد من عزم اللبنانيين وإصرارهم على المطالبة بمعرفة الحقيقة وإرساء العدالة بالكشف عن هوية مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة، التي طالت مختلف المناطق اللبنانية، ومحاكمتهم ووضع حد لسلسلة العنف والتهويل. وقد قابل إصرار اللبنانيين رغبة صادقة وعزم من قِبل المجتمع الدولي والمجلس، على إحقاق العدالة، عبر تشكيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة، التي قامت بجهود مكثفة وقدمت إليكم، حتى تاريخه، سبعة تقارير عن أعمالها وتحقيقاتها.

وها نحن اليوم، وبعد الاستماع إلى التقرير الذي قدمه المفوض سيرج براميرتز، نشير إلى ما يلي.

أولا، لقد قرأنا باهتمام مضمون التقرير السابع، وفيه يثبت المفوض براميرتز وفريق عمله مقدارا كبيرا من المهنية والمنهجية والثبات في تحقيقاته المبنية على أسس قانونية واضحة، وتسلسل في تحصيل المعلومات، تمهيدا لرفع النتائج النهائية إلى المحكمة ذات الطابع الدولي.

ثانيا، نرحب بالتقدم الذي أحرزه المفوض براميرتز في نواح عديدة، ونتطلع إلى استمراره في العمل الجاد للوصول إلى النتائج المرجوة.

ثالثا، ننوه بالمساعدة التقنية التي تقدمها لجنة التحقيق الدولية إلى السلطات اللبنانية المختصة، في تحقيقاتها الجنائية حول سلسلة الاعتداءات التي شهدها لبنان، استنادا إلى موافقة مجلس الأمن على طلبات مجلس الوزراء اللبناني بهذا الخصوص، ومنها جريمة تفجير حافلتي نقل ركاب في منطقة ”عين علق“. وأشير هنا إلى أن السلطات اللبنانية المختصة قد أعلنت عن كشف هوية منفذي هذه الجريمة الأخيرة، واعتقال بعضهم، ووضع هذا الملف في عهدة القضاء اللبناني.

رابعا، نشدد على استمرار السلطات اللبنانية في التعاون الوثيق مع اللجنة، انسجاما مع قرارات مجلس الأمن، كما نعاود دعوة جميع الأطراف المعنية إلى تقديم أقصى المساعدة والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة، تسهيلا لعملها.

خامسا، اقتناعا من الحكومة اللبنانية بالحاجة الماسة إلى مزيد من الوقت لإنهاء أعمال التحقيق، تقدمت بطلب تمديد ولاية اللجنة لمدة سنة اعتبارا من شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد رحب الأمين العام بذلك، إضافة إلى ورود هذا الطلب من قِبل لجنة التحقيق الدولية في تقريرها الأخير، على أمل أن يتجاوب المجلس مع هذا الطلب.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نشكر المفوض براميرتز وفريقه على عملهم الدؤوب، وإبداء التقدير للمستوى المهني العالي ولمواظبتهم في مهمتهم سعيا إلى كشف ملابسات وظروف الاغتيال وصولا إلى تحقيق العدالة، مما يساعد على عودة الأمن والاستقرار إلى لبنان وشعبه.

ونستذكر في هذا السياق قول الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "لا سلام حقيقي من دون عدالة".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.